Please check against delivery

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

السيد/ وليد سعدي

رئيس لجنة الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية

السيدات والسادة/ أعضاء اللجنة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

يسعدني باسم حكومة السودان وباسم وفد بلادي المشارك في أعمال هذه الجلسة أن أتقدم بالشكر للسيد/ رئيس لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسادة والسيدات أعضاء اللجنة على ما لمسناه من ترحيب ونتطلع من جانبنا إلى حوار بناء حول تقرير السودان الدوري الثاني للعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المقدم بموجب المادتين 16 و17 من العهد.

ويطيب لي في البدء أن أقدم أعضاء الوفد الذي يضم السيد/ السفير كمال جبارةمحمد صالح القائم بالأعمال بالإنابة لبعثة السودان الدائمة بجنيف ، السيدة/ د. خديجة أبو القاسم وكيلة وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي، السيد صلاح الدين عبد الله المدعي العام لجمهورية السودان، السيد/ ياسر سيد أحمد الحسن مقرر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان السيد/ أحمد آدم المفوض العام للعون الانساني بالسودان السيدة/ د. عطيات مصطفى رئيس وحدة مكافحة العنف ضد المرأة والطفل السيد/ السفير محمد المرتضى مبارك مدير إدارة حقوق الإنسان والمرأة والطفل بوزارة الخارجية، السيد/ د.بلال أحمد رئيس وحدة الحماية بمعتمدية اللاجئين،السيد/ د. محمد حسن الامام ممثل وزارة الصحة، ، السيدة/ د. أميمة عبد الوهاب ممثل المجلس القومي لرعاية الطفولة، السيد/ الشاذلي الحاج مصطفى رئيس قسم التقارير بادارة حقوق الانسان بوزارة العدل، السيدة/ خديجة الفاضل قسم التقارير حقوق الانسان بوزارة العدل ، السيدة/ إقبال خضر عابدين ادارة حقوق الانسان بوزارة

العدل ، الآنسة/ بثينة محمد الطيب ادارة حقوق الانسان بوزارة العدل السيد/ الوزير المفوض خالد موسى بعثة السودان الدائمة بجنيف، السيدة/ أميمة محمود الشريف وزير مفوض ببعثة السودان الدائمة جنيف ، السيد/ عثمان حسن عربي مستشار ببعثة السودان الدائمة بجنيف، السيد/ ميرغني محجوب مستشار ببعثة السودان الدائمة بجنيف.

السيد الرئيس؛؛؛

السيدات والسادة أعضاء اللجنة؛؛؛

ارجو ان اغتنم هذه الفرصة للتاكيد على ان حماية وتعزيز حقوق الإنسان هي اولوية لحكومة السودان بموجب الدستور الوطني الانتقالي الذي تم اعتماده في العام 2005م عقب التوقيع على اتفاقية السلام الشامل مع جنوب السودان التي شكلت منعطفا جوهريا في تاريخ البلاد بكل المعايير. ويعتبر الدستور الانتقالي للعام 2005م جميع المعاهدات و الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها السودان، و من بينها العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، جزءا من دستور البلاد الحاكم. كما حوى الدستور وثيقة متكاملة للحقوق Bill of Rights. و اكّد بصورة صريحة على كون المواطنة هي الاساس في التمتع بالحقوق و المسئولية عن الواجبات في الدولة دون تمييز.

كما يطيب لي ان اشير الى ان السودان قد انضم كدولة عضو في عدد من المعاهدات الخاصة بحقوق الانسان بعد مراجعة تقريره الاولي امام هذه اللجنة، وهي اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة وبروتكولها الاضافي في 2009، و البروتكول الاضافي لاتفاقية حقوق الطفل الخاص بمشاركة الاطفال في النزاع المسلح، والبروتكول الاضافي لاتفاقية حقوق الطفل الخاص ببيع الاطفال و استخدامهم في البغاء، الى جانب الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد. وكذلك الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاه الطفل و البرتوكول الخاص بمنع ومعاقبة ومكافحة جريمة الاتجار بالأشخاص.

السيدات و السادة

يقدم السودان تقريريه الحالي الذي تم إعداده بمنهج راعى المشاركة وأخذ الرأي لمختلف أصحاب المصلحة والمهتمين، حيث تم تنظيم حلقة نقاش شارك فيها أكاديميون، وممثلون للأجهزة الحكومية ذات الصلة ومستشارون قانونيون وممثلون لمنظمات المجتمع المدني وعرضت مسودة التقرير للنقاش العام وتم أخذ المقترحات والتعديلات التي تقدم بها المشاركون في النقاش في الإعتبار. و يسعدنا اليوم المشاركة في مناقشة التقرير الذي يعكس الجهود التي بذلت ومازالت تبذل في تعزيز التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد حرصنا فيه على انتهاج الموضوعية والشفافية وإيضاح التحديات التي تواجه التمتع الكامل بهذه الحقوق وفقاً لروح الحوار البناء والذي نعتقد أنه ديدن هذه اللجنة المتخصصة وصولاً إلى دعم الدول الاعضاء في جهودها المستمرة لإرساء مبادئ العهد وتطبيقه على أرض الواقع.

السيدات و السادة

لقد ظل السودان منذ انضمامه إلى العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في 1986 يولي الحرص والاهتمام اللازمين لتنزيل نص وروح العهد على أرض الواقع عبر التشريعات والسياسات والممارسات العملية ويطيب لي هنا أن أقدم للجنة الموقرة آخر التطورات في هذا الشأن،

فعلى الصعيد التشريعي تم سن و اعتماد مجموعة من القوانين ذات الصلة مثل قانون الطفل 2010 وقانون الانتخابات 2007 وقانون الصحافة 2007 وقانون الأحزاب السياسية 2007 وقانون تنظيم العمل الطوعي 2006 وقانون النقابات 2009 و قانون القوات المسلحة 2007 وقانون الأمن الوطني 2010، و قانون مكافحة الاتجار بالبشر و تهريبهم 2014، الى جانب تعديل قانون اللجوء في العام 2014. كما تم ايداع قانون مكافحة الفساد منضدة الهيئة التشريعية القومية للدراسة و الاعتماد.

وعلى الصعيد التنفيذي قامت الحكومة بالشراكة والتعاون الوثيق مع المجتمع المدني بتدشين الخطة الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان 2013-2023 في العام 2013 والتي تقوم على مبادئ الشمولية والاستدامة والمشاركة وضمان المساواة بين الجميع في التمتع بحقوق الإنسان،وبدأ العمل الجاد لتنفيذ هذه الخطة بتشكيل لجنة وطنية لمتابعة التنفيذ وانطلقت اعمالها في نهاية عام 2013 وفق المحاور الواردة بالخطة والتي نجملها فيما يلي:

- التربية على مبادئ حقوق الإنسان.
- تعزيز التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- تعزيز التمتع بالحقوق المدنية والسياسية.
- حماية وتعزيز حقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة.
- التعاون مع الآليات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني.

وفي إطار تنفيذ الخطة الوطنية للتربية على مبادئ حقوق الإنسان أصدر وزير العدل رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان قراراً بتكليف مستشار لوزير التربية والتعليم لحقوق ألإنسان ، كما صدر قرار وزير التربية والتعليم بإنشاء اللجنة الخاصة بتنفيذ خطة التربية على أساس مبادئ حقوق الإنسان لتشمل مراجعة المناهج الدراسية وتعزيز الحق في التعليم لبعض الفئات في إطار التمييز الإيجابي مثل الفتيات، والأطفال في مجتمع البدو الرحل والأشخاص ذوي الإعاقة.

السيد الرئيس

السيدات و السادة

في سعي السودان لارساء السلام الدائم تم انجاز اتفاقية السلام الشامل التي وقعتها حكومة السودان مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، و تم في اعقابها اعتماد دستور السودان الانتقالي 2005 الذي بموجبه أنشئت العديد من المفوضيات كآليات لتنفيذ نصوص الاتفاقية وشهدت البلاد انتخابات جرت في العام 2010، كما مارس شعب جنوب السودان حق تقرير المصير من خلال الاستفتاء الذي افضى إلى انفصال جمهورية جنوب السودان كخيار عبر

عنه شعب جنوب السودان عبر صناديق الاقتراع واعترفت به حكومة السودان وفق مبادئها والتزاماتها الوطنية والإقليمية والدولية. هذا وقد شهدت البلادفي ابريل الماضي انتخابات العام 2015 حسب الدستور و القانون وشهد بنزاهتها المراقبون الدوليين والإقليميون والوطنيون في جو سلمي، كما تم فيها تفعيل تعديل قانون الانتخابات للعام 2014 الذي تم بموجبه تخصيص 30% من مقاعد البرلمان.

السيد الرئيس

السيدات والسادة

تؤمن حكومة السودان بأن السلام والأمن والاستقرار هى ركائز أساسية يلزم توفرها لإرساء كافة الحقوق، و من هذا المنطلق جاءت مبادرة السيد رئيس الجمهورية للحوار الوطني الجامع الذي دعى إليه جميع السودانيين دون استثناء ممثلين في أحزابهم وتنظيماتهم السياسية والتي فاق عددها 90 حزباً وتنظيماً سياسياً، على قاعدة الحوار الشفاف و الموضوعي وقد تضمنت هذه المبادرة محاور هامة هي محور السلام، ومحور تعزيز الحريات ودعم العمل السياسي، محور الإصلاح الاقتصادي ومحور مكافحة الفقر ومحور تعزيز الهوية الوطنية، وتؤكد تلك المحاور جميعها مساعي الدولة الجادة في تحقيق السلام وفتح أبواب الحوار مع حملة السلاح لحل النزاعات عبر التفاوض. و من المتوقع ان ينطلق الحوار الوطني في العاشر من اكتوبر الجاري ملبيا للتطلعات جميع السودانيين في تعزيز السلام و الاستقرار في كافة انحاء البلاد.و يتطلع السودان في هذا الشأن الى دعم المجتمع الدولي بكافة الياته و فعالياته لجهود ارساء السلام في ربوع البلاد جميعها من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي و الاجتماعي.

و سعيا من حكومة السودان لتوفير جو ايجابي يدعم الحوار اصدرت رئاسة الجمهورية القرار الرئاسي رقم 2015/39 بشان وقف اطلاق النار غير المشروط في مناطق النزاع لمدة شهرين و القرار الرئاسي رقم 2015/40 بشان العفو العام عن قادة التمرد المسلح لتمكينهم من المشاركة في الحوار الوطني الجامع.

السيدات و السادة

يمتاز السودان بموارد وثروات طبيعية و قد اهتمت الدولة بامر تنظيم استغلال هذه الموارد بحيث تنعكس فوائدها على المجتمع بشتى فئاته بسن التشريعات اللازمة مثل قانون الثروة النفطية وقانون المعادن.

و اهتمت الدولة ليس بمكافحة التمييز فحسب، بل باتخاذ تدابير التمييز الإيجابي فيما يتعلق بالمرأة حيث كفل الدستور للرجال والنساء الحق المتساوي في التمتع بكافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعزز الدولة حقوق المرأة من خلال التمييز الإيجابي.

وتولي حكومة السودان اهتمامها بالحق في العمل حيث قرن الدستور الإنتقالي الحالي حق العمل بمبدأين هما الحقوق الاقتصادية وتساوي الرجال والنساء في الحق في الأجر المتساوي للعمل المتساوي والمزايا الوظيفية الأخرى ومن أجل تحقيق توظيف كامل ومنتج وعمل لائق للجميع يشمل الشباب بذلت الدولة جهوداً لتوفير فرص عمل للخريجين من خلال لجنة الاختيار الاتحادية.

كما اهتمت الدولة بتخفيف حدة الفقر وتحقيق أهداف الالفية وكان الهدف الاستراتيجي لها ترقية وتطوير علاقة الشراكة بين الجهات العاملة في المجال الإنساني حيث وضعت الدولة استراتيجيات وسياسات تكفل العدالة الاجتماعية بين أهل السودان كافة،ويكتسب التفاق لصالح الفقراء أولوية في السياسة المالية للدولة حيث تم تخصيص 12% من السقوف البنكية لتمويل مشاريع التمويل الأصغر.

تعتبر وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي هي الجهة المخولة بين مؤسسات الدولة بصفة خاصة فيما يتعلق بوضع السياسات المعنية بالضمان الاجتماعي ورعاية كبار السن حيث تم وضع الإستراتيجية القومية الشاملة والتي

تضمنت حمايتهم وتوفير الرعاية الاجتماعية والصحية المتكاملة للمسن داخل أسرته.

تواجه بلادي العديد من التحديات يتمثل ابرزها في التمرد المسلح ضد الدولة في بعض المناطق ويعتبر معوقاً رئيسياً لتحقيق التنمية وتعزيز النمو الاقتصادي، وتبذل الدولة جهداً مقدراً على الصعيد الوطني والإقليمي في إيجاد بيئة مواتية لدعم وتعزيز السلام في البلاد والإقليم على حد سواء.

السيد الرئيس

السيدات و السادة اعضاء اللجنة

لا يخفى عليكم ان السودان ظل لقرابة العقدين من الزمان يتعرض لفرض الإجراءات الأحادية القسرية عليه من الولايات المتحدة الأمريكية و تشكل تلك الاجراءات و احدا من أكبر المعوقات فيما يتعلق باقتصاد الدولة و لها انعكاسها السلبي المباشر على مساعي الدولة لضمان التمتع بالحق في الصحة والتعليم والعمل والتنقل والتنمية وغيرها، حيث اثرت هذه الإجراءات على الشرائح الضعيفة في المجتمع خاصة النساء والأطفال وكبار السن بما في ذلك حقهم في التمتع بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل الحصول على العلاج والأدوية المنقذة للحياة وامتدت الآثار السالبة لهذه الإجراءات لتشمل التمتع بحقوق أخرى كالحق في التعليم والغذاء والتنقل والتحويلات النقدية والبنكية وحرمان المغتربين والعاملين بالخارج من دعم أسرهم وأطفالهم بالبلاد ، كما تبين بعض التقارير التي نشرتها الصحافة العالمية مؤخراً أن حرمان الولايات المتحدة الأمريكية للسودان من شراء بعض الأجهزة الطبية المتخصصة للكشف عن مرض السرطان وعلاجه هو السبب المباشر لموت الالاف من المرضى والمصابين بهذا المرض سنوياً.

السيد الرئيس

و في الختام ارجو ان اجدد التأكيد باسم حكومة السودان على العزم الاكيد في تعزيز وحماية حقوق الإنسان ومعالجة التحديات التي الماثلة في هذا

الصدد ، و اتطلع ووفدي الى الحوار البناء و المثمر مع اللجنة الموقرة نحو هذه الغاية.

شكرا لحسن اصغائكم